المؤتمر الثالث محطة تقييم لتجربة المجالس المحلية

□ في ظل النهج الديمقراطي الرائد الذي تشهده بلادنا بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، كانت انطلاقة تجربة المجالس المحلية في فبراير ٢٠٠١م من خلال أجواء الانتخابات العامة، حيث قام المواطنون في عموم محافظات الجمهورية بانتخاب ممثليهم إلى المجالس المحلية.

وبمناسبة الاستعدادات الجارية حالياً لعقد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية بصنعاء يوم الرابع من ديسمبر القادم، نلتقي مجموعة من الإخوة أمناء المجالس المحلية في المحافظات، الذين طرحنا عليهم الأسئلة التالية :

○ كيف تنظرون إلى تجربة المجالس المحلية وجوانب تطويرها والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية؟

○ في ضوء ما حفلت به هذه التجربة من نجاحات، ما هي في تصوراتكم أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها في المراحل القادمة؟

○ يمثل انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية محطة للتقييم، ما هي أهم القضايا التي تأملون مناقشتها والقرارات التي يتعين الخروج بها؟.. وكانت حصيلة الإجابات كالتالي :

متابعة/رياض شمسان

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة صعدة :

□ بفضل دعم فخامة رئيس الجمهورية للسلطة المحلية أصبحت أكثر فاعلية

□ أمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز :

□ لابد من تضافر الجهود لمزيد من تطوير تجربة المجالس المحلية

محافظة صعدة

□الأخ حسن محمد حسن مناع، أمين عام المجلس المحلي بمحافظة صعدة :

– تعتبر تجربة السلطة المحلية في اليمن تجربة ناجحة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بغض النظر عن جوانب القصور المتمثلة في التداخل الذي ما زال قائماً بين بعض التشريعات، والتي تمت الإشارة إليها في قرارات وتوصيات المؤتمر السنوي للمجالس المحلية، إضافة إلى ما أكد عليه فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية – حفظه الله – من عدم استيعاب بعض قيادات السلطة المحلية للمهام والمسؤوليات المناطة بهم، والذي بدوره يقود إلى الدوران في حلقة مفرغة تعيق سير عملية التنمية، كذلك الحال بالنسبة لبعض القيادات في السلطة التنفيذية، إلاَّ أن ما تلاقيه هذه التجربة من دعم بلا حدود من القيادة السياسية، ممثلة بفخامة الأخ الرئيس – حفظه الله – وكذا صقل القدرات الإدارية لكوادر السلطة المحلية من خلال التدريب والتأهيل، يمكن أن يجعلها أكثر فاعلية.

صنع القرار المحلي

□ أما بالنسبة لأبرز جوانب القصور التي يمكن رصدها خلال هذه التجربة، والتي يمكن تلافيها في المراحل القادمة، فإن هذه التجربة أتاحت فرصة كبيرة للسواد الأعظم من هذا الشعب للمشاركة الفاعلة في صنع القرار المحلي من خلال إعداد الخطط والبرامج الاستثمارية لكافة الوحدات الإدارية، إلاَّ أن هذه التجربة – كما أشرنا سابقاً – لم تأخذ حقها من التغطية الإعلامية بما يتلاءم وحجم الإنجازات والنجاحات التي تحققت في ظل هذه التجربة، سواء المالية من خلال الإيرادات المحلية، أو الخدمية من خلال المشاريع المنجزة، أو الاجتماعية من خلال معالجة القضايا المتعلقة بهذا الجانب مثل الفقر والثأر... الخ، فالفهم والإدراك للقوانين المنظمة يؤدي في النهاية إلى حل الإشكالات ومعالجة أوجه القصور والحد من المركزية التي تعيق سير تنفيذ الخطط التنموية من خلال كثرة المعاملات اللازمة لذلك، وما نأمله خلال المراحل القادمة هو زيادة الدعم المركزي، حيث نطمح إلى تنفيذ مشاريع عملاقة مثل شق ورصف وسفلتة الطرقات، حيث لا يمكن مواجهتها من الإيرادات المحلية، كذلك الحال بالنسبة لمشاريع السدود، فالمحافظة زراعية وبحاجة لذلك رغم أن هناك توجهاً من الدولة لتنفيذ العديد من السدود في المحافظة.

محطة تقييم

□ يمثل انعقاد المؤتمر السنوي الثالث محطة تقييم لهذه التجربة في كافة المجالات التي أشرنا إليها سابقاً، سواء كفاءة التحصيل للموارد أو مستوى تنفيذ وإنجاز المشاريع الخدمية أو ما يتعلق بقضايا الفقر والثأر وغيرها، ولا شك في أن أهمية التدريب والتأهيل وكذا الفهم الكامل للقوانين والتشريعات لقيادة السلطة المحلية وقيادة الأجهزة التنفيذية من خلال الفترة السابقة، كانت واضحة وجلية من خلال التفاوت بين الأمور من مديرية إلى أخرى، وهذا يؤكد كلام فخامة الأخ رئيس الجمهورية – حفظه الله – بهذا الصدد، لذا نأمل من خلال عقد هذا المؤتمر الخروج بقرارات وتوصيات هامة يمكن من خلالها التغلب على هذه الملاحظات التي ظهرت نتيجة لما ذكر، كما نأمل وضع الآليات اللازمة من قبل الوزارات المعنية بذلك بالاستفادة من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في كل وزارة بوضع الخطط والبرامج التي يمكن من خلالها معالجة هذه الأخطاء التي – بلا شك – تم رصدها وسيتم عرضها ومناقشتها خلال المؤتمر السنوي الثالث القادم للمجالس المحلية.

محافظة تعز

□ الأخ محمد أحمد الحاج، أمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز :

– في البداية يجب أن نفرق بين مفهوم وطبيعة وظيفة وعمل المجالس المحلية القائمة حالياً في ظل نظام السلطة المحلية، وبين مفهوم وطبيعة المجالس المحلية التي كانت قائمة سابقاً قبل إقرار نظام السلطة المحلية، إذ أن الأمر يختلف جملةً وتفصيلاً بين هذا وذاك، فالمجالس المحلية السابقة كانت لها وظيفة تنموية خدمية تعاونية محدودة ومستقلة بمواردها وإداراتها وآلياتها المنفذة، حيث كان من السهل تقييمها ومعرفة مستوى نجاح أي منها في أي وقت بمنأى واستقلالية عن الأطراف الأخرى، أما المجالس المحلية الحالية فإنها لا تعمل منفردة كذلك، ولكنها تعمل كطرف وتكوين ضمن أطراف ومكونات نظام السلطة المحلية الأخرى، ولها صلاحيات شاملة وواسعة في كل ما يتصل بالشأن المحلي وغير محصورة أو محدودة بمجال محدد، وعندما نُقيِّم عمل هذه المجالس الحلية منفردة بمنأى عن أداء وعمل الأطراف الأخرى المكملة لها، فإننا لا ننتهي إلى تقييم سليم وموضوعي، ومن المنطق أن نُقيِّم أداء وعمل أو تجربة نظام السلطة المحلية كمنظومة متكاملة، والذي يتكون من عدة أطراف كل طرف له وظيفة ودور معين مكمل لأداء الأطراف الأخرى، أي أن هذه الأطراف تعمل عمل الأجهزة المتخصصة في جسم الإنسان، كالجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والجهاز العصبي... الخ، وعندما يتعطل أو يتعثر دور وعمل كل طرف أو جهاز فإنه يعمل مباشرة ويعكس أثره على تعطيل وتعثر حركة وعمل الأطراف الأخرى، وعلى ذلك فإن الأطراف المكونة لنظام السلطة المحلية والمعنية بنجاح تجربة وتطوير نظام السلطة المحلية برمته – لا المجالس المحلية فقط – وتطوير هذه التجربة والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية، هي : (المجالس المحلية المنتخبة – رئيس الوحدة الإدارية على مستوى المحافظة والمديرية – الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية – قيادات الأجهزة المركزية وأعضاء الحكومة)، وعليه فإن بتضافر وتكامل جهود وأدوار هذه الأطراف مجتمعة ومتوازية نستطيع تطوير هذه التجربة والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية والمثالية، وما تحقق حتى الآن من إنجازات ومستوى يمثل نجاحاً لم يكن متوقعاً، بل ويمثل مفخرة ومستوىً مشجعاً قد يتفاوت مستواه من مديرية إلى أخرى أو من محافظة إلى أخرى، وذلك يعود إلى تضافر همم وجهود الأطراف المشار إليها آنفاً مجتمعة على المستوى المحلي والمركزي، ودون أن ننسب ذلك للمجالس المحلية أو لطرف واحد، ونحن لا نزال في بداية الطريق، والتجربة لا تزال وليدة وفي مقتبل العمر، ومستوى تطوير وتفعيل هذه التجربة يتنامى من عام إلى آخر، والإرادة السياسية متوفرة وقوية ممثلة بالمتابعة الحثيثة والخاصة والدائمة من فخامة الرئيس – حفظه الله – وما يلمسه الجميع من جدية في توجه الحكومة في نقل المزيد من الصلاحيات وتمكين أجهزة السلطة المحلية من ممارسة كافة صلاحياتها المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية ولوائحه التنفيذية، فإننا نجزم بأن الفترة القادمة ستشهد نقلة نوعية وتطورات إيجابية في هذا الجانب في اتجاه تفعيل أجهزة السلطة المحلية تجسيداً للمقولة التي تشير بالقول إلى : «أن تحقيق وإيجاد نظام للسلطة المحلية أو الحكم المحلي قوي وفاعل في أي مجتمع، يمثل انعكاساً لحكومة مركزية قوية، لا العكس».

□ حسن محمد مناع

□ محمد أحمد الحاج

جوانب القصور

□ في تصوري أن أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها تتمثل بالآتي:

أ- من المعلوم أن نظام السلطة المحلية يقوم على قاعدة اللامركزية المالية والإدارية وإعادة توزيع وظائف الدولة على المستوى المركزي والمحلي، حيث أسند قانون السلطة المحلية مهام رسم السياسات العامة والرقابة ومهام التدريب والإشراف وتنفيذ المشاريع ذات الطابع الوطني أو التي تخدم أكثر من محافظة بالسلطة والأجهزة المركزية ونقل الصلاحيات المتصلة بالمشاريع المندرجة في صلاحيات المحافظات والمديريات، إلى المحافظات، مما يقتضي مباشرة إعادة هيكلة الأجهزة المركزية المعنية بما ينسجم مع هذه الوظيفة، وفي الوقت الذي أسند القانون نقل المهام التنفيذية إلى المحافظة تم نقل المهام والصلاحيات من الأجهزة المعنية من المحافظات إلى المديريات، وتبعاً لنقل هذه الصلاحيات يتعين إعادة توزيع الكادر الوظيفي المتراكم لدى الأجهزة المركزية والبدء بنقل هذا الكادر إلى المحافظات ليمارس الصلاحيات المنقولة إليه، وكذا مباشرة نقل الكادر التنفيذي اللازم لممارسة الصلاحيات المخولة من المحافظة إلى المديريات دون أن يكلف ذلك إمكانيات كبيرة، فنحن في محافظة تعز، واعتباراً من بداية العام الحالي ٢٠٠٤م، قمنا بنقل كافة الصلاحيات المتصلة بتنفيذ المشاريع إلى جميع مديريات المحافظة، وتم نقل وتوزيع الكادر الوظيفي العامل على مستوى المحافظة، ومارست المجالس المحلية وفروع وأجهزة السلطة المحلية في كافة المديريات صلاحياتها الكاملة بسهولة ويسر كتوجه أقره المجلس المحلي بالمحافظة وباركه وقاده الأخ المحافظ رئيس المجلس المحلي، حيث يُشكر على ذلك، وحالياً نأمل من الأجهزة المركزية المعنية نقل الصلاحيات إلى مكاتبها في المحافظة، حيث أن بعضها بدون عمل، فلماذا التخوف والأمور تسير على أكمل وجه.

ب- تعد قضية تدريب وتأهيل كوادر السلطة المحلية على مستوى المديرية والمحافظة، قضية ذات أولوية هامة تستدعي تنفيذ برامج التدريب ميدانياً أثناء العمل على مستوى المحافظة والمديرية، لا مركزياً ولا نظرياً، عدا بعض المجالات والمحاور التي تحتمل ذلك.

ج- هناك الكثير من أوجه القصور والملاحظات المتصلة بتعديل بعض أحكام القانون، والموارد المحلية بحاجة إلى تعديل، حيث أثبتت التجربة أهمية وضرورة ذلك.

تظاهرة وطنية

□ يجمع المؤتمر السنوي للمجالس المحلية في عضويته كافة أطراف ومفاصل السلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، وكذا أطراف وقيادات السلطة المركزية ممثلة بأعضاء الحكومة وجميع رؤساء وقيادات الأجهزة المركزية برئاسة معالي الأخ عبدالقادر باجمَّال، رئيس مجلس الوزراء، والمؤتمر بذلك يشكل تظاهرة ديمقراطية وطنية سنوية تعد بحد ذاتها مفخرة، وقد خرج المؤتمر في دورتيه الأولى والثانية للعامين المنصرمين بعدد من القرارات والتوصيات العملية والهامة التي مثلت دفعة قوية لهذه التجربة، إلاَّ أن من المؤسف أن مستوى تنفيذ تلك القرارات والتوصيات يسير ببطء وضعف لا يتناسب وحجم هذه التظاهرة ومستوى الفعاليات المشاركة بهذا المؤتمر، خصوصاً تلك القرارات والتوصيات المتصلة بتنفيذ مهام عاجلة مرتبطة بمعالجة إرباكات وصعوبات تعترض أداء أجهزة السلطة المحلية كتعديل ما يصل إلى (٨٠) قانوناً بما يتفق وينسجم مع قانون السلطة المحلية، وذلك على سبيل المثال، وقضايا أخرى متصلة بتحصيل الموارد المحلية وكل ما يتصل بالتطبيق الكامل لنظام السلطة المحلية، وكل ما نأمله هو الخروج بآلية قوية وملزمة تكفل التطبيق الفاعل لما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات وتوصيات أولاً بأول، وإشراك عدد من أعضاء المؤتمر يمثلون المحافظات والمديريات في مهام إعداد مقترحات التعديلات الخاصة ببعض نصوص وأحكام قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، والمشاركة في المقترحات المتصلة بمواد مشروع قانون الزكاة والرعاية الاجتماعية، وإقرار سقف زمني للانتهاء من إعداد وإقرار وإصدار هذه التعديلات والمشاريع، فضلاً عن مشروع قانون الموارد المحلية ومشاريع القوانين الأخرى الأكثر أهمية كالقانون المالي وقانون المناقصات والمزايدات وقانون الخدمة المدنية، بما ينسجم مع أحكام ونظام السلطة المحلية، وذلك كحد أدنى لما لهذه القوانين من أهمية خاصة وذات صلة بمباشرة المهام اليومية على المستوى المحلي، كما نأمل أن يقر المؤتمر إجراء تقييم ميداني دقيق لمستوى أداء ونشاط أجهزة السلطة المحلية، وعدم الاكتفاء بالتقييم المكتبي من واقع التقارير والمحاضر، لأن بعض هذه التقارير مظللة أو لا تتسم بالدقة والواقعية، خصوصاً وأن هذه التجربة مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات دون أن تتخللها زيارات وفرق ميدانية مشتركة توجه وتكلف من قبل الأجهزة المركزية المعنية كي يتم التعرف والمعالجة للكثير من أوجه القصور من خلال هذه الزيارات الميدانية.

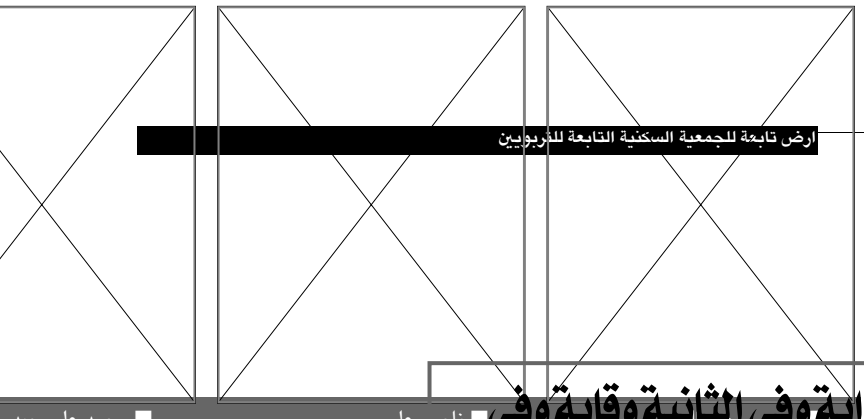

ارض تابعة للجمعية السكنية التابعة للأربويين

■ ناصر علي ■ محمد علي حيدر

مكتب مصلحة الأحوال المدنية ينجز مائة ألف معاملة خلال فترة وجيزة تطبيقاً لتوجيهات قيادة الوزارة بتقييم هذه التجربة الرائدة

ينجز تحديثاً وتطويراً في الأداء

$$$$$

حملة التحصين في جولتها الأولى بداية وفي الثانية وقاية وفي الثالثة طول العمر حماية

مع تحيات المركز الوطني للتثقيف والإعلا

جمالي

حوال المدنية والسجل المدني
ى الى فروع أجهزة الدولة في
رياتها والى المرافق الخاصة
مات الايوائية
س، بالتنسيق
اميم بغية دفع
ختلف شرائح
استخراج
صية والعائلية
خراج شهادات
في كل المراحل

أ

(الثورة) الاخ
الرحمن المتوكل
تب مصلحة
والسجل المدني
مشيراً الى أن
التابعة له في
ل أعمال صرف
جيل وقائع
(ميلاد وفاة زواج طلاق) .
كتب واداراته في المديريات

انجز خلال هذا العام إصدار ٩١٢ بطاقة شخصية - آلية -و١٣٥٥٢ بطاقة شخصية يدوية و٦٠٠بطاقة شخصية بدل فاقد و١٨٠٢بطاقة عائلية و٨٥٩٧ شهادة ميلاد و١٨٣١ شهادة وفاة و٤٠ صورة قيد زواج.

وأضاف أنه تم إنجاز مركز إصدار البطاقة الشخصية الآلية بتكلفة واحد وأربعين مليون ريال بتمويل حكومة

وعن الايرادات قال ان إجمالي ما وردت [illegible] ثلاثة عشر مليونا وسبعمائة واثنا عشر الفا وخمسمائة [illegible] مستمرة لتواصل توريد مبالغ الإيرادات الى البنك.

وقال في ختام تصريحه أن المكتب بصدد استكمال جاهزيته بالقوى العاملة والمستلزمات بحسب التحديث الذي أجري فيه وأن المكتب بعد استكمال هذه الجاهزية سيحقق مستوى من الأداء أرفع وسينهض والأدارات في المديريات بالمهام على أكمل وجهه.

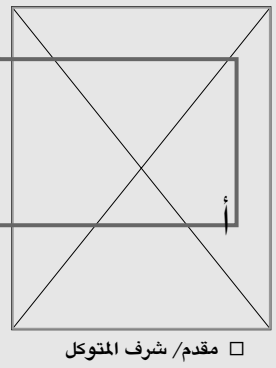

□ مقدم/ شرف المتوكل